

قوله في قوله ووجه الخلق في قوله

قد روى المتفق اه ومرسوط ذلك في محرمات الاحرام عن الخلق  
وان الاحرام ليس طريقا في الضمان قوله ووجه الخلق اي ان  
يخرج قوله كذا او عن وجهه كما اي جهله كونه من امر الخلق  
قوله ولو لم يلد هذا المحرم شعره في حياته الخ قال في المنع ووجه  
بحث وجوبها في تركته فقد ابعد ويفرق بينه وبين العفا  
عليه اذا طيبه وليه او خلق راسه والميت فان عليه كونه  
يبعث محمدا راية سقوط الواجب عن المسلمين ولم يناسبه  
وجوب شعره في تركته ولا نظر لكون التلبس بفعله لا سنة  
فهو محرم به ولا ينافي في ما نعتب اول قولهم في الجنان لو  
طيب شعرهم محمدا والبدن فلا فدية فيكم هو ظاهر  
من العزق بين ازالة الشعر وغيره من الاستحسانات قوله  
فعلية القدية اي لما حر ان الحاجة انما تسقط الامم لا القدية  
قوله لكنهما شتر استند ذلك على محمد وفي حديثهم قوله  
ما لم يكن تابعا اي فان كان تابعا كان قطع اصبعه  
وعلمها شعره ولا فدية لكنها شتر في التابع وانما يجب  
في التابع لانه غير مقصود قال ابن الجاهل وحده بوخله عدم  
العزق بين فعل ذلك بعدة اولا لان التعليل لا يمنع التبع  
وفاق للتحفة وحلا فان فرق اي ومر ذلك عن الخلق قوله  
وما ينادي به في قوله وله ازالة المودي فقط ولو ادق تارة ولا  
فدية قال ابن الجاهل والعزق بينه وبين ما حر ان من شأن  
هذا ان لا يصبر عليه وبان عدم القدية هنا بخلافه  
ان التاذي هنا من نفس الشعر بخلاف ما حر فانه ليس منه  
بل مما فيه وهذا اول ما فرق به في المنع بان الضمير هنا

الفرق

استدل الا ان يؤول بما ذكرته اه وهذا العزق احذره من شرمي  
الارشاد فكان عليه ان يضيفه اليه كما اصناف فرق المنع اليه لكون  
العزق له طلب الاختصاص وعدم التناول اذ المؤلف لا يكره ما خف  
عليه ولو حرفا وهذا هو سبب عدم عزو المؤلفين كل قول  
لقابله مع ان من مهمات التأليف ان ينسب المؤلف كل قول  
لقابله وتركه من التيا نتيغ العلم ومن ثم عنت السيوطي على  
الفسطاطي في كافي الرحيمه بان يقول من كتبه ولا يضيفه  
اليه وعلى ان العلة في عدم القدية والاثم كون التاذي من  
الشعر لا مقابله كالفعل ينبغي ان يقال لانه في غير الشعر  
فكل حنا ية على محرم محرم من محرماته الاحرام بسبب تاذي  
منه فلا فدية فيه وذلك كشر بنته اخل عينه او عظاما من  
عوجاجه وظفر انكسر ولذا انه ومبيد مهال او باض او فرج  
في فريشه وجرد منع من سلوك طريق الابوطيه وهذا التعليل  
ظاهر فيما هو من باب الاطلاق ولا يخفى فيما له فدية والاثم  
فيه من العزق فانها وما لعت بقها وهو يجمع وتقبل  
المنع بعصها وعبارته الكودي محرمات الاحرام اربع  
اقسام الاولى ما يباح للحاجة والاشم ولا فدية  
وذلك في سبعة عشر اربعة عشر منها في اللبس وهو ليس  
السراويل لفعل الارزار ولبس نحو الخوف لفقد الفعل وعقيد  
عوجزة على ذكر السلس ان لم يمسك الابه واستد امة ما ليده  
به قبل الاحرام وفي الطيب ثلث استدامة ما يطيب  
به قبل الاحرام وحمل نحو المسك بيد بعصه النقل ان قصد  
الزمن وما اذا كان تاخير ازالة الطيب بعد تذكر نحو الناسي